

تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة (2011-2024)

محمد فادي عبد المنعم شقفة¹.

(الإيداع: 1 كانون الأول 2025، القبول: 17 كانون الثاني 2026)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي المتمثلاً بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك باستخدام معايير نظام CAMEL للأداء، من خلال البيانات المالية لمتغيرات الدراسة، بوساطة تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية (ANALAYIE DATA PANL) واستخدام البرنامج الإحصائي (EVIIEWS10)، للفترة الزمنية الممتدة بين (2011-2024).

وقد أظهرت الدراسة أنَّ المصارف التجارية الخاصة تتمتع بكفاءة عالية في توليد الأرباح من كل وحدة نقدية في حقوق ملكيتها، وبجودة عالية في أصولها وأرباحها وكفاءة إدارتها، كما أنها تحتفظ بسيولة عالية لديها، وحقت نسبة عالية من كفاية رأس مالها تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف سورية المركزي وفق مقررات بازل 2 وهي 8%، وبينت الدراسة أنَّ هناك أثر معنوي سلبي لنسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، وجودة الأصول في معدل العائد على حقوق الملكية، وأثر معنوي إيجابي لمؤشر جودة الإدارة في معدل العائد على حقوق الملكية، ولم يكن هناك أي أثر معنوي لجودة الأرباح في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، التحليل المالي، المصارف التجارية.

¹ - دكتوراه في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد.

Evaluation of financial performance using financial analysis tools for private commercial banks listed on the Damascus Stock Exchange for the period (2024-2011)

Mohamed Fadi Abdel Moneim Shockfah¹.

(Received: 1 December 2025, Accepted: 17 January 2026)

Abstract:

This study aimed to evaluate the performance, represented financially by the return on equity (ROE), of private data banks listed on the Damascus Securities Exchange, using the CAMEL system performance criteria, through the financial data of the study variables, by means of a partial time package analysis (PANL DATA ANALAYIE) using the French statistical program (EVIEWWS10), to settle the period between (2011-2024).

The study showed that private commercial banks are highly efficient in generating profits from each unit of cash in their ownership rights, in high quality in their assets, profits and efficient management. They also maintain high liquidity and achieved a high percentage of capital adequacy exceeding the minimum required by the bank. The study showed that there is a significant negative effect on the capital adequacy ratio, the liquidity ratio, the quality of the assets in the rate of return on equity, the positive effect of the management quality index on the rate of return on equity, and there was no No significant effect of profit quality The rate of return on equity in the private commercial banks listed on the Damascus Stock Exchange.

Keywords: Financial analysis, Financial performance, Return on equity.

¹- (PhD) in Finance and Banking..

1- المقدمة:

تُعد المصارف التجارية الركيزة الأساسية لتطوير البنية الاقتصادية لأي دولة، وذلك من خلال ما تقدمه من خدمات وتسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة، حيث أصبحت قوة الدول اقتصادياً تُقَيَّم من خلال قوة نظامها المالي والمصرفي وتطوره، بعد أن كانت تتقيَّم بقوتها الصناعية والانتاجية فقط، ولهذا وأكثر ولعدم قدرة المصارف الحكومية في سورية على مجاراة هذا التطور الكبير في العمل المصرفي، صدرت المراسيم والقوانين التي تسمح بتأسيس المصارف الخاصة في سورية على شكل شركات مساهمة مغفلة، لتدعم الاقتصاد الوطني وتلبي حاجات المجتمع الائتمانية والمصرفية بعيداً عن البيروقراطية والتعقيدات الموجودة في المصارف الحكومية، ولفتح الباب أمام الابتكارات في العمل المصرفية.

وفي الآونة الأخيرة حظي الأداء المالي في المصارف التجارية باهتمام متزايد، وذلك لخصوصية نشاطها ولضخامة الأموال التي تتعامل بها، ولسرعة دوران الأموال المودعة لديها، لذا يعد رفع مستوى الأداء المالي وتحقيق الأرباح أحد الأهداف الأساسية الذي تسعى إليها المصارف، إذ إنَّ تحقيق الأرباح يمكنها من المحافظة على استثماراتها، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز ملاءتها، وسيولتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها، لذلك كان لابد من تسليط الضوء على أهم المؤشرات المالية المؤثرة في ربحية المصارف وذلك لتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها بما يسهم في اتخاذ قرارات مالية سليمة، ويضمن للمصارف استثماراتها ونجاحها في تحقيق أهدافها وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في خلق قطاع مصرفي متطور يسهم في دعم قدرة الحكومة على تعبئة المدخرات المحلية، إضافةً إلى جذب الأموال من الخارج وتوزيعها في الاقتصاد الوطني.

2- مشكلة الدراسة:

تسعى المصارف جاهدةً إلى تطوير خدماتها وعملياتها المصرفية بما يضمن لها الوصول إلى المستوى الأفضل من الأداء المالي، حيث أنَّ الأداء المالي هو مؤشر للنتيجة النهائية لأعمال المصرف وقدرته على استخدام موارده الذاتية من أجل توليد الأرباح، كما يمثل محوراً أساسياً في قياس كفاءته وفاعليته، إلا أنَّه توجد بعض المؤثرات قد تكون ذات أثر سلبي في أدائها المالي، وعليه ينبغي على إدارة المصارف دراسة العوامل المؤثرة على أدائها المالي والتحديات التي تواجهها واقتراح حلول مناسبة لتخفيف أو تجنب آثار هذه المؤثرات في أدائها وربحياتها.

ومما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات الآتية:

1- ما مدى تأثير كل من (كفاية رأس المال، السيولة، الربحية، جودة الأصول، جودة الإدارة) في الأداء المالي متمثلاً بالعائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2- ما طبيعة العلاقة بين كل من (كفاية رأس المال، السيولة، الربحية، جودة الأصول، جودة الإدارة) والأداء المالي متمثلاً بالعائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة؟

3- هل توجد علاقة تكامل مشترك بين كل من (كفاية رأس المال، السيولة، الربحية، جودة الأصول، جودة الإدارة) والأداء المالي متمثلاً بالعائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة؟

3- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- الوقوف على واقع الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، والتعرف على أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم هذا الأداء.

2- التعرف على طبيعة واتجاه العلاقة بين كل من (كفاية رأس المال، السيولة، الربحية، جودة الأصول، جودة الإدارة) والأداء المالي متمثلاً بالعائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

3- بيان دور التحليل المالي من خلال النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

4- أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال الجانبين الآتيين:

– الجانب العلمي: تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال تحليل وقياس أثر كل من (كفاية رأس المال، السيولة، الربحية، جودة الأصول، جودة الإدارة) في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما أنَّ الأداء المالي يُعد من المواضيع الهامة والمتجددة والتي تتطلب البحث باستمرار، ولا يزال هذا الأداء مصدر جدل ومحور نقاش بين الباحثين وأصحاب القرار للأثار المترتبة عليه.

– الجانب العملي: تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال دراسة وتحليل الأوضاع والبيانات المالية للمصارف التجارية الخاصة المتعلقة بالأداء المالي ومعرفة مدى تأثرها بأدوات التحليل المالي، مما يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والخطط الاستراتيجية المتبعة من قبل الإدارات المصرفية، ويتوقع أنَّ تكون نتائج هذه الدراسة محل اهتمام: المالكين، والإدارات المصرفية والجهات الرقابية على حدٍ سواء.

5- فرضيات الدراسة: للإجابة على تساؤل المشكلة البحثية تم صياغة الفرضيات الآتية:

H01 _ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في الأداء المالي (متمثلاً بالعائد على حقوق الملكية) للمصارف التجارية الخاصة.

H02 _ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الأداء المالي (متمثلاً بالعائد على حقوق الملكية) للمصارف التجارية الخاصة.

H03 _ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للربحية في الأداء المالي (متمثلاً بالعائد على حقوق الملكية) للمصارف التجارية الخاصة.

H04 _ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول في الأداء المالي (متمثلاً بالعائد على حقوق الملكية) للمصارف التجارية الخاصة.

H05 _ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإدارة في الأداء المالي (متمثلاً بالعائد على حقوق الملكية) للمصارف التجارية الخاصة.

6- منهج الدراسة:

تمَّ الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي، والذي يقوم على تجميع المادة العلمية من المراجع العربية، والأجنبية والمقالات والدوريات العلمية، والأبحاث المنشورة والمؤتمرات والندوات للتعريف بمتغيرات البحث، أما في القسم العملي تمَّ الاعتماد على البيانات المالية (الميزانيات والتقارير المالية السنوية للمصارف التجارية الخاصة) المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية، ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10).

7- حدود الدراسة:

– الحدود المكانية: تمَّ تطبيق هذه الدراسة على كافة المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والمكونة من أحد عشر مصرفاً.

– الحدود الزمانية: تَمَّت الدراسة التطبيقية لهذا البحث خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2011-2024).

8- أدوات جمع البيانات:

تمَّ الاعتماد على البيانات المالية (الميزانيات والتقارير المالية السنوية) للمصارف التجارية الخاصة المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

9- متغيرات الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة المتغيرات الآتية:

● المتغير المستقل: النسب المالية:

- كفاية رأس المال (CAR): نسبة (إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول) وتقيس هذه النسبة مدى قدرة رأس مال المصرف في الحفاظ على توازنه عند تعرضه للمخاطر المختلفة.
- السيولة (LIQ): نسبة (إجمالي الأموال الجاهزة / إجمالي المطالبين) ويشير هذا المقياس إلى مدى احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل وبدرجات مختلفة لمواجهة الالتزامات التي يتعرض لها.
- جودة الأرباح (RQ): نسبة (إجمالي المصاريف / إجمالي الإيرادات) يستخدم هذا المقياس لدراسة ربحية المصرف من خلال المصاريف التي يتكبدها.
- جودة الأصول (AQ): نسبة (المخصصات / (المخصصات + حقوق الملكية)) وتستخدم هذه النسبة لتقييم القروض والجدارة الائتمانية للمصارف.
- جودة الإدارة (NMQ): نسبة (إجمالي القروض / إجمالي الودائع) وتعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة إدارة المصرف في السيطرة على المخاطر التي يتعرض لها.

● المتغير التابع: الأداء المالي: تم التعبير عن الأداء المالي من خلال النسبة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100\%$$

10- الدراسات السابقة:

- دراسة (بوجميلة وبولحيحة: 2022) بعنوان "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية- دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2013 - 2009)".

هدفت الدراسة إلى معرفة أساليب وأدوات قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية وإجراء تقييم لأداء مجموعة من المصارف الإسلامية، وذلك من خلال النسب والمؤشرات المالية وترتيب المصارف الإسلامية (عينة الدراسة) وفق النسب المالية المستخدمة، واختيار المصارف الأفضل أداءً، وكان من أبرز نتائجها أن المصارف عينة الدراسة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع خلال فترة الدراسة، وتراجع الإيرادات المتولدة عن أنشطة التمويل والاستثمار، وقد كان مصرف الراجحي صاحب الأفضل أداءً فيما يخص هذا المعدل.

- دراسة (خمقاني، 2019) بعنوان: (قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية-دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المخاطر المالية، وذلك باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري متلي، وتم تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية لقياس الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن غاية المصرف هي تحقيق الربحية وضمان الاستمرارية في النشاط وتعتبر المقارنة الزمنية للأداء من أهم أدوات التقييم، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس المصرف على مدى الفترات الزمنية الماضية وبالتالي يمكن التعرف على تطورها، وتبين مدى التقدم في الأداء.

- دراسة (عبد الستار، 2018) بعنوان: (استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية).
- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على ربحية المصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري للسنوات المالية من (2006 - 2011) من خلال استخدام النسب المالية، وقد حدد الباحث بعض العوامل التي تؤثر في ربحية تلك المصارف ممثلة في: حقوق الملكية والموجودات والمطلوبات والفائض النقدي مفترضة أن هذه العوامل لها أثر على

ربحية المصارف التجارية، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير واضح لكل من حجم الموجودات وحجم المديونية وحجم حقوق الملكية وحجم التدفقات النقدية مع اختلاف نسب تأثيرها، الامر الذي يفيد في إمكانية استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية.

• دراسة (كوكش، 2017) بعنوان: (دو التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف السورية، وأهم العوامل المؤثرة فيه، والتنبؤ بهذه الدرجة لكل مصرف على حدى، واستخدمت الدراسة أسلوب الانحدار البسيط ومعامل الارتباط للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة للكشف عن نقاط القوة والضعف لدى القطاع المصرفي، وتعتبر متانة رأس المال من أهم العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي، ويعتمد القطاع المصرفي في الحصول على أمواله على المصادر الخارجية، ويرتبط الأمان المصرفي بعلاقة طردية مع كل من متانة رأس المال والعائد على حقوق الملكية وعلاقة عكسية مع كل من مخاطر السيولة ومخاطر سحلا الفائدة.

• دراسة (Karri et al, 2015) بعنوان (Comparative Study on Financial Performance of Public Sector Banks in India: An Analysis on Camel Model)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الوضع المالي والأداء لبنك بارودا البنجاب الوطني في الهند خلال الفترة 2010-2014 بالاعتماد على الخصائص المالية لكل بنك من خلال نموذج CAMEL، وقامت الدراسة بقياس الأداء النسبي لكل بنك من خلال الستة الواردة في النموذج، وقد أظهرت النتائج نجاح كلا البنكين في الحفاظ على نسبة رأس مال أعلى من المستوى المحدد، مع ملاحظة أن بنك بارودا حقق أعلى مستوى خلال سنوات الدراسة الخمسة، كما بينت النتائج أنه من بين 14 نسبة المستخدمة في النموذج CAMEL فقد كان بنك بارودا الأفضل في 6 نسب، يليه بنك البنجاب الوطني في 5 نسب، مما يعكس أن بنك بارودا هو أفضل بنك في بنوك القطاع العام المحدد.

• دراسة (Gazzar.M,2014) بعنوان: (The financial performance of Islamic VS Conventional Banks: in the GCC & Mena region)

استخدمت هذه الدراسة نموذج (CAMEL) لتقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية مع إدخال بعض عناصر الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، الناتج القومي الإجمالي) على التحليل، وربطها بمؤشرات الربحية، وذلك لعينة من (45) مصرفاً منها (10) إسلامية موزعة بين (10) دول من دول الشرق الأوسط، والخليج العربي خلال الفترة بين (2009-2013) لدراسة ربحية المصارف في هذه المنطقة، واختيار تأثير نوع المصرف على أدائه. وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية أفضل من المصارف التقليدية في كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، والأرباح، لكن المصارف التقليدية أفضل من حيث السيولة، ومع استخدام معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين عناصر نموذج (CAMEL)، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومؤشرات الربحية، وأظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين كفاية رأس المال، وجودة الأرباح، والسيولة، والناتج المحلي الإجمالي، والتضخم مع الربحية، كما أظهرت وجود علاقات سلبية بين تدني جودة الأصول وجودة الإدارة والربحية.

• دراسة (Liu,J., and Pariyaprasert, 2014) بعنوان: (Determinants of Bank Performance: The Application of the CAMEL Model to Banks Listed in China's Stock Exchanges from 2008 to 2011).

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير عناصر نموذج CAMEL على أداء البنوك في القطاع المصرفي الصيني، وذلك بالتطبيق على عينة من 13 مصرفاً صينياً في بورصة شنغهاي وبورصة شنتشن خلال الفترة 2008-2011، وتضمنت متغيرات النموذج على كفاية رأس المال، جودة الأصول، والإدارة، والربحية، والسيولة، وبينت النتائج أن العائد على الأصول يتأثر بنسبة كفاية رأس المال، ونسبة القروض غير العاملة، ونسبة المصاريف إلى الدخل، وهامش الفائدة، ونسبة القروض إلى

الودائع، بينما يتأثر العائد على حقوق المساهمين بنسبة المصاريف إلى الدخل، ونسبة مصاريف التشغيل إلى الأصول، ونسبة القروض إلى الودائع.

• دراسة (Kumbirai, 2013) بعنوان: (A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa).

تناولت هذه الدراسة أداء الخدمات في القطاع المصرفي التجاري في جنوب أفريقيا للفترة (2005-2009) باستعمال التحليل المالي لقياس نسب الربحية والائتمان، وشملت الدراسة خمسة من أكبر البنوك التجارية في أفريقيا، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ أداء البنوك قد حقق زيادة كبيرة في العامين الأولين من التحليل، ووصلت عام 2007 إلى الذروة بينما انخفض مؤشر الربحية والسيولة في القطاع المصرفي في العامين (2008-2009) بسبب الأزمة المالية، إذ أشارت الدراسة إلى أنَّ استخدام النسب المالية كنسب الربحية وغيرها من النسب تستعمل في تحديد نقاط القوة والضعف في أداء المصارف، فضلاً عن توفير معلومات مفصلة عن الربحية والسيولة وجودة الائتمان، وتُمكن من رسم السياسات التاريخية عن عوائد المصارف والمخاطر إذ تتيح الفرصة لتقييم الأداء في الماضي، والتي تعد خطوة هامة للتخطيط للأداء المستقبلي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تتناول دراسة أثر مجموعة من المؤشرات المالية في الأداء المالي لجميع المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهي مؤشرات نموذج (CAMEL) والذي يعتبر نموذجاً متكاملاً لتقييم الأداء المصرفي، بهدف إجراء عملية تحليل وتقييم لأداء المصارف المدروسة باستخدام أسلوب الحصر الشامل وليس أسلوب العينة كما في الدراسات السابقة، وذلك خلال فترة زمنية تتسم بالكثير من الصعوبات والتحديات للقطاع المصرفي السوري نتيجة لاضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية، وتمتد هذه الفترة بين عامي (2011-2024).

11- الإطار النظري:

11-1- الأداء المالي في المصارف التجارية:

11-1-1- مفهوم الأداء المالي:

يُعرف الأداء المالي على أنه تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، وتحقيق ذلك بتخفيض التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء (بوزايدة، 2015).

كما يُعرف على أنه المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسات من أعمال مختلفة (طالب، 2011).

11-1-2- أهداف تقييم الأداء المصرفي:

تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى تحقيق ما يأتي (ابراهيم، 2013):

- تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.
- إيجاد نوع من المنافسة بين البنوك لتحسين أدائها.
- التحقق من أنَّ الإنجاز الفعلي كان موافقاً للأهداف والخطط الموضوعة.
- التأكد من أنَّ الإنجاز الفعلي قد تمَّ بكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية.

11-1-3- عناصر تقييم الأداء المصرفي:

من أهم عناصر تقييم الأداء المصرفي (حماد، 2003):

- الكفاءة: إنَّ مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المالية المستخدمة في المصرف كمدخلات، وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، على اعتبار أنَّ المصرف أداة لتحويل المدخلات إلى مخرجات.

- الفعالية: تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد المالية استخداماً قادراً على تحقيق الأهداف والنمو والتطور.
- الجودة: هي قدرة المنتج المصرفي على تلبية حاجات العملاء وبأقل تكلفة.
- الإنتاجية: تحقيق أعلى مستوى من الأداء المصرفي بأقل ما يمكن من التكاليف.

11-1-4 نماذج قياس الأداء المصرفي:

هناك عدة نماذج استُخدمت لقياس وتقييم الأداء المصرفي كان من أهمها ما عُرف بنموذج (CAMELS) ويقوم هذا النموذج على أساس ترتيب المصارف من حيث أدائها المصرفي، حيث يُمثل كل حرف من حروف النموذج مقياساً معيناً، وهي على النحو الآتي: C: كفاية رأس المال، A: جودة الأصول، M: كفاءة الإدارة، E: الأرباح، L: السيولة، S: حساسية مخاطر السوق.

كما تمّ استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، والذي يعتبر مؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطر، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تُمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساساً بمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل (حماد، 1999).

حيث يدل هذه النموذج على كفاءة المصرف في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد (حقوق المساهمين) على توليد الأرباح، أي أنّ هذا النموذج يبين ربحية الوحدة النقدية المستثمرة من قبل المالكين، ويعتبر هذا المقياس للربحية هو الأهم للمساهمين في المصرف، لأنّه يربط بين مقدار ما قاموا بتوظيفه من أموال في المصرف وبين الدخل المتحقق من عمليات المصرف ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية (Rasiah, 2010):

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100\%$$

11-2- التحليل المالي:

11-2-1 مفهوم التحليل المالي:

إنّ عملية التحليل المالي هي معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي، والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل (الحيالي، 2007). يُعد التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية لأي عملية تخطيط مالية، ويعتمد على البيانات التاريخية التي تظهرها الميزانيات وقوائم الدخل، وقوائم التدفقات النقدية، لذا فإنّ القوائم المالية تُعد كمدخلات رئيسية لعملية التحليل المالي، لأن البنود الواردة في هذه القوائم بشكلها المطلق لا توفر إجابات مقنعة لاستفسارات الجات ذات العلاقة، لذا لابد من اللجوء لأسلوب يفسر النتائج التي تظهرها هذه القوائم (خنفر، 2009).

11-2-2 أنواع معايير التحليل المالي (عمار، 2011):

- المعايير التاريخية: تقوم على مقارنة المؤشرات المالية الحالية بالمؤشرات التاريخية للمصرف، وتحديد مدى التحسن أو التراجع في تلك المؤشرات.
- المعايير المستهدفة: تقوم على مقارنة أداء المصرف مع المعايير المخطط لها.
- المعايير الصناعية (القطاعية): تقوم على مقارنة أداء المصرف مع باقي المصارف.

11-2-3- المداخل التقليدية للتحليل المالي (شبيب، 2005):

إنَّ تنوع مناهج التحليل المالي يأتي من الغرض الأساسي لهذا التحليل، ونوع المعلومات المتوفرة والسمات الشخصية للمحلل المالي، حيث تنقسم إلى:

• التحليل المالي حسب المضمون:

والذي يقسم بدوره إلى مدخل كمي، ومدخل نوعي للتحليل، المدخل الكمي بموجبه ينحصر في نطاق التحليل المالي في الجانب الكمي للظاهرة، أو المشكلة محل التحليل والدراسة، على حين أنَّ المدخل النوعي يتعدى فيه التحليل النطاق الكمي، فيدرس أيضاً الجانب الكيفي أو النوعي للظاهرة المدروسة.

• التحليل المالي حسب الغرض أو الهدف:

وينقسم هذا النوع إلى ثلاثة مداخل رئيسية تتمحور حول النقاط الآتية:

تحليل الاستثمار: يستخدم هذا النوع من التحليل فئة معينة من المستثمرين، والممثلين للمساهمين الحاليين والمحتملين الذين يهدفون من هذا التحليل للحصول على معلومات تخص الشركة كالقوة الايرادية لها وفرص استمراريتها، ومدى كفاءة إدارتها في تحديد سياساتها التمويلية، واستثمارها للموارد المتاحة.

تحليل الائتمان: يقوم هذا المدخل على تحليل الدائنين في الأجل الطويل، والقصير بهدف الحصول على معلومات عم قدرة الشركة على الوفاء، وسداد أصل الدين وفوائده عند الاستحقاق، والسياسات التمويلية المتبعة، ومدى تأثيرها على رأس المال، ومدى المخاطرة المتصلة بديونهم من حيث أولويتهم في الحصول على حقوقهم إذا تعرضت الشركة للإفلاس، ومدى موضوعية سياسات الشركة في تقييم أصولها، ولاسيما ما يقدم كضمان.

تحليل الأداء: ينتهج هذا النوع من التحليل إدارة المشروع بهدف القيام بعمليات الرقابة، والتخطيط، وتقييم الأداء.

11-2-4- المناهج والأساليب الحديثة للتحليل المالي:

المناهج الحديثة للتحليل المالي (الغصن، 2014):

يستند المحلل المالي على منهجين أساسيين في تحليل وتقييم أداء المؤسسات:

- **المنهج الأول:** يتضمن القيام بالتحليل الكلي، ومن ثم الجزئي، أو التحليل من الأعلى للأسفل، ويقوم على ثلاثة مراحل:
 - تحليل الظروف الاقتصادية لمعرفة التغيرات المحتملة التي قد تطرأ على الظروف الاقتصادية وتأثيراتها المحتملة.
 - تحليل ظروف الصناعة لتحديد الصناعات التي تشهد نمواً وتطوراً أو انتكاسات ومشاكل، وذلك بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية، أو بسبب التطور التكنولوجي أو نتيجة لأسباب أخرى.
 - تحليل ظروف المؤسسات للوقوف على الظروف التي تمر بها المؤسسة، أو المؤسسات ضمن الصناعة الواحدة أو القطاع الواحد.

- **المنهج الثاني:** ويكون فيه الانتقال من التحليل الجزئي للتحليل الكلي، أي من الأسفل إلى الأعلى، إذ يبدأ التحليل على مستوى المؤسسات، ثم ظروف الصناعة، ومن ثم تُحلل الظروف الاقتصادية.

11-2-5- الأساليب الحديثة للتحليل المالي:

تُعد هذه الأساليب من الطرق الحديثة للتحليل المالي، وتُعرف بأنها الطرق الكمية في التعبير، وتساهم هذه الأساليب في تحقيق نتائج أدق من الأساليب التقليدية، وتساهم في تقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التحليل، وتنقسم هذه الأساليب إلى قسمين:

• أساليب إحصائية (حماد، 2003):

تُبنى هذه الأساليب على دراسة التغيرات التي طرأت على مجموعة بيانات لسلسلة زمنية، ولعدد من السنوات، وإجراء عمليات مقارنة لهذه التغيرات مع سنة محددة تسمى (سنة الأساس) من خلال استخدام الأرقام القياسية بهدف توضيح العلاقات بين عدد من المؤشرات المحددة، ويجب اختيار سنة الأساس وفق معايير موضوعية وبعيدة عن التحيز للحصول على نتائج صحيحة ودقيقة.

• أساليب رياضية (بن ساسي، 2006):

وهي تطبيق للطرق والأساليب الرياضية لإجراء عمليات التحليل المالي، وتعتمد أدوات من الرياضيات التطبيقية، وعلوم الحاسب والإحصاء والنظريات الاقتصادية، ومن هذه الأساليب:

- طريقة الانحدار والارتباط:

يُعد تحليل الانحدار تقريباً الأداة الأهم لدى الاقتصاديين القياسيين والمحليلين الماليين، إذ من خلاله يتم وصف وتحديد التأثير بين متغير معين واحد أو أكثر من المتغيرات الأخرى، ومن خلال تحليل ودراسة علاقة متغير مع متغير آخر أو مجموعة متغيرات، يمكننا تأكيد وجود علاقة وتحديد متانتها بين المتغيرات المدروسة، وهذا الأسلوب يسمى " بتحليل الارتباط" إذ يقيس معامل الارتباط مدى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المدروسة، ويتم عبر هذه الطريقة دراسة العلاقة بين المتغيرات من خلال الرسوم البيانية، والمعادلات الانحدارية البسيطة والمتعددة.

- طريقة البرامج الخطية:

وتقوم هذه الطريقة على أساس دراسة مدى إمكانية صياغة المشكلة محل البحث في شكل نموذج رياضي، وبحل النموذج نحصل على عدة بدائل متاحة يُختار بديل منها يسمى "الحل الأمثل"

- المصفوفات الخطية والمتجهات:

تستخدم المصفوفات في حل النماذج الاقتصادية عندما تكثر المتغيرات الداخلة في النموذج، أي عندما عدد المعلمات (المعاملات) المطلوب قياساً كبيراً، وتُعد المصفوفات أسلوباً مبسطاً في عرض جميع المعاملات التي تتضمنها مجموعة من المعادلات الخطية التي تشكل نموذجاً خطياً واحداً، يمكن من خلالها استخلاص النتائج المطلوبة وبشكل سريع، كما أنها تُمكن من اختبار مدى إمكانية التوصل لحل للنموذج قيد الدراسة من عدمه.

12- القسم العملي:

12-1- الوصف الإحصائي للبيانات:

يوضح الجدول رقم (1) الوصف الإحصائي للبيانات:

الجدول رقم (1): الوصف الإحصائي للبيانات

	ROE	RQ	NMQ	LIQ	CAR	AQ
Mean	0.239446	0.263724	0.457893	0.921488	0.208516	0.073434
Median	0.235000	0.348000	0.732802	0.776200	0.145000	0.056000
Maximum	4.355000	4.040000	0.183456	3.663748	0.817000	0.217600
Minimum	27.19-	2.53-	0.886289	0.316800	0.024000	0.06-
Std. Dev.	1.588321	1.078304	1.717944	0.606925	0.186770	0.058426
Skewness	15.22-	0.560806	2.977950	2.656980	2.216023	0.694848
Kurtosis	263.2378	6.992845	12.91331	9.689537	6.981485	2.457718
Jarque-Bera	975407.2	244.3951	1900.314	1037.039	504.3283	31.61818
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10

- يتضح من خلال الجدول رقم (1) أنه لا يوجد توزيع طبيعي للمتغيرات مع الإشارة إلى النقاط الآتية:
- إنَّ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الخاصة قد بلغ 24%، وهذا يعني أن المصارف التجارية الخاصة ذات كفاءة في توليد الأرباح من كل وحدة نقدية في حقوق ملكيتها.
 - إنَّ متوسط نسبة جودة الأرباح في المصارف التجارية الخاصة قد بلغ 26.3%، وهذا يعني أن المصارف التجارية الخاصة تتمتع بتحقيقها لهوامش فائدة جيدة نسبياً بحيث تشكل ما يقارب ربع مصادر دخلها.
 - إنَّ متوسط نسبة جودة الإدارة في المصارف التجارية الخاصة قد بلغ 45.7%، وهذا يعني أن المصارف التجارية الخاصة تتمتع بكفاءة عالية في الحصول على حجم أكبر من الودائع بالمقارنة مع التمويلات التي تمنحها.
 - إنَّ متوسط نسبة السيولة في المصارف التجارية الخاصة قد بلغ 92.1%، وهذا يعني أن المصارف التجارية الخاصة تحتفظ بنسب سيولة عالية جداً وكافية لمواجهة أي احتياجات غير متوقعة.
 - إنَّ متوسط نسبة كفاية رأس في المصارف المدروسة قد بلغ 20.8%، وهذا يعني أن المصارف التجارية الخاصة تتمتع بنسبة كفاية مرتفعة تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف سورية المركزي وفق مقررات بازل 2 وهي 8%.
 - إنَّ متوسط نسبة جودة الأصول في المصارف التجارية الخاصة قد بلغ 0.7%، وهذا يعني أن المصارف التجارية الخاصة تتمتع بجودة عالية في أصولها، حيث أن انخفاض هذه النسبة هو دليل على انخفاض احتمالية تحقيق المصرف لخسائر مستقبلية نتيجة القروض المتعثرة والديون المعدومة المتراكمة لديه.

12-2- الارتباط المتعدد بين المتغيرات:

يوضح الجدول رقم (2) الارتباط المتعدد بين المتغيرات:

الجدول رقم (2): درجات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	ROE	RQ	NMQ	LIQ	CAR	AQ
ROE	1.000	0.011	0.204-	0.033-	0.004-	0.011-
RQ	0.011	1.000	0.040	0.021	0.033	0.074-
NMQ	0.204-	0.040	1.000	0.158	0.093-	0.110-
LIQ	0.033-	0.021	0.158	1.000	0.5	0.150-
CAR	0.004-	0.033	0.093-	0.50	1.000	0.120-
AQ	0.011-	0.074-	0.110-	0.150-	0.120-	1.000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

توفر نماذج PANEL DATA خاصية تخفيض مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتي تُعد من المشاكل التي تؤثر على نتائج النموذج، حيث يؤدي هذا الارتباط إلى اختفاء معنوية المعالم، ويتضح من خلال الجدول رقم (2) عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، حيث بلغ أعلى معامل ارتباط 0.5 بين نسبة السيولة ونسبة كفاية رأس المال.

12-3- عدد فترات التباطؤ المثلى:

في المرحلة الأولى يجب إيجاد عدد فترات التباطؤ المثلى لكل نموذج والجدول رقم (3) يوضح عدد فترات التباطؤ المثلى لنموذج (العائد على حقوق الملكية، السيولة، كفاية رأس المال، الربحية، جودة الأصول، جودة الإدارة):

الجدول رقم (3): عدد فترات التباطؤ المثلى للنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
-	1,044.68-	NA	0.00	7.08	7.15	7.11
1.00	785.89	3,574.86	2.69e-10*	-5.009388*	-4.487042*	-4.800274*
2.00	813.20	52.23	0.00	4.95-	3.98-	4.56-
3.00	855.48	79.14	0.00	4.99-	3.58-	4.43-
4.00	887.25	58.20510*	0.00	4.96-	3.10-	4.22-

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

*يمثل اختيار الاختبار لعدد فترات التباطؤ وكلما زاد عدد الاختبارات التي اختارت ذات فترة التباطؤ فيمكن اعتمادها من قبل الباحث.

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أنَّ نتائج الاختبار أشارت إلى أنَّ عدد فترات التباطؤ المثلى هو 1، ما يعني احتمالية ظهور أثر متغير في آخر بعد ربع واحد.

12-4- اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

تعد دراسة استقرار السلاسل الزمنية من الخطوات الهامة في تكوين نماذج PANEL، حيث أنَّه من المحددات الأساسية لاختيار نموذج معين دون آخر هو درجة استقرار السلاسل الزمنية، وعندما تكون المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول يمكن الاعتماد على التكامل المشترك ومن ثمَّ دراسة نموذج تصحيح الخطأ في حال وجود علاقة تكامل مشترك، ولكن عندما تختلف درجة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يتم التوجه نحو نموذج ARDL PANEL والذي يوضح بدوره العلاقة قصيرة وطويلة الأجل للقطاع المصرفي ككل.

ويوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار استقرار معدل العائد على حقوق الملكية

Panel unit root test: Summary				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
			Cross-	
Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.84202	0.0022	11	572
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.65128	0.0040	11	572
ADF - Fisher Chi-square	36.7980	0.0249	11	572
PP - Fisher Chi-square	40.0145	0.0108	11	572

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أنَّ كافة الاختبارات تشير إلى أنَّ المتغير مستقر عند المستوى.

كما يوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير نسبة كفاية رأس المال:

الجدول رقم (5) نتائج اختبار استقرار نسبة كفاية رأس المال

Panel unit root test: Summary				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.5411	0.0000	11	572
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.7225	0.0000	11	572
ADF - Fisher Chi-square	160.820	0.0000	11	572

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أنَّ كافة الاختبارات تشير إلى أنَّ المتغير مستقر عند المستوى.

كما يوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير نسبة السيولة:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار استقرار نسبة السيولة

Panel unit root test: Summary				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.9084	0.0000	11	572
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	150.103	0.0000	11	572
PP - Fisher Chi-square	240.271	0.0000	11	572

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أنَّ كافة الاختبارات تشير إلى أنَّ المتغير مستقر عند الفرق الأول.

كما يوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير جودة الأرباح:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار استقرار مؤشر جودة الأرباح.

Panel unit root test: Summary				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.75902	0.0393	11	572
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.50971	0.0060	11	572
ADF - Fisher Chi-square	34.9916	0.0388	11	572
PP - Fisher Chi-square	38.0138	0.0183	11	572

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أنَّ كافة الاختبارات تشير إلى أنَّ المتغير مستقر عند المستوى.

ويوضح الجدول رقم (8) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير جودة الأصول:

الجدول رقم (8) نتائج اختبار استقرار مؤشر جودة الأصول

Panel unit root test: Summary				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.75902	0.0393	11	572
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	-3.50971	0.0060	11	572
PP - Fisher Chi-square	5.9916	0.0388	11	572

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (8) أنَّ كافة الاختبارات تشير إلى أنَّ المتغير مستقر عند المستوى.

ويوضح الجدول رقم (9) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير جودة الإدارة:

الجدول رقم (9): نتائج اختبار استقرار لمتغير جودة الإدارة

Panel unit root test: Summary				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
			Cross-	
Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.03598	0.0209	11	572
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.65520	0.0040	11	572
ADF - Fisher Chi-square	36.3340	0.0280	11	572
PP - Fisher Chi-square	39.9804	0.0109	11	572

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أنّ كافة الاختبارات تشير إلى أنّ المتغير مستقر عند المستوى. ويتضح من خلال نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية أنّ هناك اختلافاً في درجات استقرار السلاسل الزمنية، وهذا ما دفعنا إلى تطبيق نموذج PANEL ARDL والذي يتضمن إنجاز الخطوات الآتية:

1. اختبار التكامل المشترك للنموذج للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
2. تطبيق نموذج PANEL ARDL والتأكد من وجود علاقة قصيرة الأجل من خلال معامل تصحيح الخطأ والذي يمكن الاعتماد عليه في حساب الفترة اللازمة للعودة إلى العلاقة طويلة الأجل.

12-5- اختبار التكامل المشترك:

يهدف اختبار التكامل المشترك إلى التأكد فيما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وتتنوع الاختبارات الممكنة تطبيقها، ولعلّ من أهمها اختبار KAO للتكامل المشترك ففي حال كانت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار أقل من 0.05 ما يعني وجود هذه العلاقة، ويوضح الجدول رقم (10) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 0.0498 وهي أقل من 0.05.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار KAO للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

Prob.	t-Statistic			
0.0498	1.556591			ADF
	5.083094			Residual variance
	0.271387			AC variance

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (10) وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 0.0498 وهي أقل من 0.05.

12-6- نتائج نموذج PANEL ARDL:

يوضح الجدول رقم (11) نتائج نموذج PANEL ARDL لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (11) : نتائج نموذج PANEL ARDL

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
		Long Run Equation		
0.7528	-0.315240	0.027025	-0.008519	RQ
34500.	-0.966961	0.060692	-0.058687	NMQ
30500.	-0.481614	0.256158	-0.123369	LIQ
12050.	2.530088	0.573423	1.450812-	CAR
0.0001	-3.909382	0.647864	2.532747	AQ
		Short Run Equation		
0.0000	-8.061540	0.100234	-0.808037	COINTEQ01
0.5538	-0.592833	0.010334	-0.006126	D(RQ)
0.1521	1.436376	0.530064	0.761372	D(NMQ)
0.0823	-1.744342	0.860197	-1.500478	D(LIQ)
0.3533	0.929788	26.24646	24.40365	D(CAR)
0.5112	0.657912	18.97401	12.48323	D(AQ)
0.6687	0.428440	0.239803	0.102741	C
2.259184	S.D. dependent var		0.015906	Mean dependent var
1.258031	Akaike info criterion		1.397353	S.E. of regression
2.179481	Schwarz criterion		505.7225	Sum squared resid
1.625150	Hannan-Quinn criter.		-132.4943	Log likelihood
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model				

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (11) الآتي:

➤ بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.81 أي أن 81% من الأخطاء تصحح كل ربع ويحتاج القطاع المصرفي للوصول للعلاقة طويلة الأجل أقل من ربعين.

➤ يوجد أثر معنوي سلبي لنسبة كفاية رأس المال في معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى انخفاض نسبة التوظيف وبالتالي انخفاض الإيرادات الناجمة عن التسهيلات الائتمانية وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية.

➤ لا يوجد أثر معنوي لجودة الأرباح في معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن ذلك أن يعزى إلى شبه استقرار في المؤشر مقابل تذبذب في معدل العائد على حقوق الملكية.

➤ يوجد أثر معنوي سلبي لنسبة السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن ارتفاع نسبة السيولة يعني انخفاض التوظيف وبالتالي انخفاض الإيرادات الناجمة عن التسهيلات الائتمانية وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية.

➤ يوجد أثر معنوي سلبي لمؤشر جودة الأصول في معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن أن يعزى ذلك ارتفاع المخصصات التي تحتجزها المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تواجهها، مما يؤدي بها لاحتجاز حجوم أكبر من الأموال والتي تجتري بشكل أساسي من الأرباح المحققة، مما يؤدي لانخفاض الأرباح وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية.

➤ يوجد أثر معنوي إيجابي لمؤشر جودة الإدارة في معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن ارتفاع مؤشر جودة الإدارة يدل على ارتفاع نسبة التوظيف، ما يعني توليد مزيد من الإيرادات الناجمة عن التوظيف وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية.

➤

13-النتائج:

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- إنَّ المصارف التجارية الخاصة تتمتع بكفاءة عالية في توليد الأرباح من كل وحدة نقدية في حقوق ملكيتها.
- إنَّ المصارف التجارية الخاصة تتمتع بجودة عالية في أصولها وأرباحها وكفاءة إدارتها، حيث أنها حققت هوامش فائدة جيدة نسبياً بحيث تشكل ما يقارب ربع مصادر دخلها، إضافةً إلى قدرتها على جذب حجم أكبر من الودائع بالمقارنة مع التمويلات التي تمنحها، وانخفاض احتمالية تحقيقها لخسائر مستقبلية نتيجة القروض المتعثرة والديون المعدومة المتراكمة لديه.
- حققت المصارف التجارية الخاصة نسبة عالية من كفاية رأس مالها تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف سورية المركزي وفق مقررات بازل 2 وهي 8%.
- تحتفظ المصارف التجارية الخاصة بسيولة عالية لديها الأمر الذي يعني حرمانها من تحقيق عوائد مجزية، وعدم استغلال تلك السيولة المتاحة لها مما ينعكس سلباً على أدائها المالي.
- اتباع المصارف التجارية الخاصة لسياسة تحفظية تحوطية، وشبه توقفها عن منح تسهيلات ائتمانية جديدة، وذلك بسبب ارتفاع مخاطر تعثر القروض المصرفية وانخفاض جودة محفظة التسهيلات الائتمانية المصرفية بشكل كبير خلال فترة الدراسة.
- هناك أثر معنوي سلبى لنسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، وجودة الأصول في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الخاصة المدروسة.
- هناك أثر معنوي إيجابي لمؤشر جودة الإدارة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الخاصة المدروسة.
- لا يوجد أثر معنوي لجودة الأرباح في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الخاصة المدروسة.

14-المقترحات:

- في ضوء النتائج والتحليلات السابقة والتي تعكس تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، يوصي الباحث بالآتي:
- العمل على توفير إطار متكامل وفاعل للتحليل المالي في كل مصرف، بحيث يشمل الأساليب والمعايير العالمية الحديثة، وذلك بإتباع أنظمة متطورة تتلاءم مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المصرفية.
 - ينبغي على المصارف التجارية الخاصة أن تُصمم وتضع موضع التنفيذ سياسات وإجراءات داخلية لتقييم أدائها المالي، على أن تشمل هذه الإجراءات أدوات التحليل المالي وبما يتناسب مع استراتيجية كل مصرف.
 - أن تقوم المصارف الخاصة المدرجة باستخدام نتائج تحليل المؤشرات المالية عند دخولها باستثمارات جديدة، وذلك بهدف التقليل من المخاطر وتحسين أدائها المالي.
 - إيلاء السيولة اهتماماً غير مبالغ فيه لما لها من تأثير سلبى في الأداء المالي للمصارف التجارية.
 - ينبغي على المصارف التجارية الخاصة أن تعمل على تنويع استثماراتها، وذلك من أجل تقليل المخاطر.

• الاهتمام بالعنصر البشري حيث أنه يُعد من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المالي للمصارف، فمهما تنوعت مصادر الكفاءة والموارد للمصرف يبقى العامل البشري وراءها، وضرورة تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم لاستيعاب التطورات في مجال العمل المصرفي.

المراجع:

- 1- إبراهيم، سحر طلال، 2013، "تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن"، العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، مجلة تصدر عن جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 35.
- 2- بن ساسي، إلياس، قريشي، يوسف، 2006، "الإدارة المالية"، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 3- بوجمعة، عمر، بولحجة، الطيب، 2022، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية- دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2013 - 2009)"، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، العدد: 14.
- 4- حماد، طارق عبد العال. 2003، "تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة"، ط1، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر.
- 5- الحياي، وليد، 2007، "التحليل المالي"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاغن.
- 6- خنفر، مؤيد، 2009، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، ط2، دار الميسرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن.
- 7- طالب، علاء، 2011، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن.
- 8- سلمان، عماد عبد الستار، 2018، "استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية"، بحث تطبيقي في المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، مجلد 8، عدد 32.
- 9- شبيب، دريد، 2005، "مبادئ الإدارة المالية"، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 10- عمار، بن مالك، 2011، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- 11- الغصين، راغب، الزرير، رانيا. 2014، "الرقابة المالية والإدارية في المصارف"، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- 12- كوكش، ربا، 2017، "دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سورية.

- 13- AL-Gazzar.Manar,2014, **The financial performance of Islamic VS Conventional Banks: in the GCC & Mena region**, Bachelor's Dissertation, senior Year Project.
- 14- Godlewski, J., 2006. **Regulatory and Institutional Determinants of Credit Risk Taking and a Bank's Default in Emerging Market Economies: A Two-Step Approach**, Journal of Emerging Market Finance. 3(4) :185_199.
- 15- Karri, H., Meghani, K., and Mishra, B., 2015, **A Comparative Study on Financial Performance of Public Sector Banks in India: An Analysis on Camel Model**, Arabian Journal of Business and Management Review (OMAN Chapter). 4(8) : 18-34.
- 16- Kumbirai, M & Webb, R ,2013, **A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa**. Journal compilation African Centre for Economics and Finance. Published by Print Services, Rhodes University, Grahamstown, South Africa African Review. 10 (2) :68_85.

- 17- Liu,J., and Pariyaprasert, W., (2014). **Determinants of Bank Performance: The Application of the CAMEL Model to Banks Listed in China's Stock Exchanges from 2008 to 2011.** AU-GSB e-Journal, 7(2) : 8095.
- 18- Rasiah, D., 2010. **Theoretical Framework of Profitability as Applied to Commercial Banks in Malaysia.** European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 19 (19) :75_96.